قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17583) - السنة الحادية والخمسون - الخميس 27 ذو القعدة 1447هـ - 14 مايو 2026م

مؤتمر حركة «فتح».. مهمتان وثلاثة سيناريوهات

بقلم:
د. أحمد جميل العزم ○

اكتملت الاستعدادات لعقد المؤتمر العام الثامن لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) اليوم 14 مايو الجاري، ضمن آلية جديدة تتعلّق بمكان الانعقاد؛ إذ ستكون هناك عدّة قاعات في أكثر من مدينة ودولة (في رام الله وغزّة ومصر ولبنان).

وتحوّل انعقاد المؤتمر سريعاً إلى حدث يستقطب رأياً عامّاً واهتماماً واسعين، فلسطينياً وعربياً. وعلى مستوى الحركة الداخلي، يكاد الجدل يتركّز حول أصحاب الحقّ في حضور المؤتمر، أي أعضائه، ولماذا استُبعِد هذا العضو أو ذاك. ويرافق هذا الجدل (بدرجة أقلّ) قضايا جدلية تتعلّق بالحركة وأوضاعها وتنظيمها، لكنّ الغائب فعلياً جدل بين برامج أو تيّارات سياسية، وغياب أسئلة سياسية كبرى، رغم ما تواجهه القضية الفلسطينية من قضايا مفصلية لم تعد «فتح» في معظمها رقماً صعباً، وتفقدها مكانتها تدريجياً.

بشكل عام، يمكن تقسيم القضايا التي تواجه مؤتمر «فتح» (وهو الأعلى في صناعة القرار داخل الحركة، والذي ينتخب قيادته) إلى مهمّتَين، بينما توجد ثلاثة سيناريوهات لنتائج المؤتمر.

المهمّتان هما: أولاً، إعادة ترتيب أوضاع الحركة الداخلية. وثانياً، صياغة البرنامج السياسي الوطني. اختير أكثر من 2500 شخص لعضوية المؤتمر المزمع عقده، ويتركّز الجدل حول من دخل المؤتمر ومن لم يدخله، مع قدر قليل من الجدل المعلَن حول تنظيم الوضع الداخلي للحركة.

ففي المؤتمر السابق (السابع)، كان هناك، في الأيّام التي، سبقته جدلٌ حول مسوّدة تعديلات كبيرة مقترحة على النظام الأساسي للحركة، وعُقدت حينها جلسات نقاش واسعة حولها، خصوصاً تلك التي عُقدت في قاعات فندق الحمراء الصغير والتاريخي، القريب من مقرّ المقاطعة الفلسطينية، وحضرها المئات. ودافع عن التعديلات يومها عضو اللجنة المركزية حينذاك صخر بسيسو، الذي لم ينجح لاحقاً في الاحتفاظ بموقعه في اللجنة خلال الانتخابات.

كما عالجت لجان مصغّرة أمر هذه التعديلات، وكان ممّن قاد هذه اللجان صائب عريقات، عضو اللجنة المركزية حينذاك (رحمه الله). وقد تقرّر وقتها ترحيل التعديلات لتُناقَش بعد المؤتمر، ولا يُعرف إن كان الأعضاء سيجدون أنفسهم الآن أمام نظام جديد مُقترَح.

أولى النقاط التي تفترضها التعديلات هي جدل «العلنية والسرّية»؛ فالحركة صاغت أنظمتها في زمن الكفاح المسلّح والعمل السري، أمّا الآن فأسماء الأعضاء وقضايا العضوية متداولة في وسائل التواصل الاجتماعي، وبما أنّ الأمر تغيّر، فإنّ نمط عضوية جديداً بات مطلوباً أكثر.

ولا يتوقّف جدل السرّية والعلنية هنا؛ فهناك أيضاً طريقة الانتخاب في الحركة، خصوصاً لعضوية اللجنة المركزية والمجلس الثوري (الهيئتان القياديتان في غياب المؤتمر)، إذ جرت العادة أن يكون فرز الأصوات سرّياً لا يحضره الأعضاء، وهو ما كان يثير أحياناً لغطاً حول دقّة الفرز وصحّة النتائج. حتى إنّ بعض أوساط الحركة تحدّثت عن أنّ الاقتراع يكاد يكون علنياً (لوجود عدد كبير من المقترعين في وقت واحد)، بينما يبقى الفرز سرّياً، مع أنّ الأصل هو العكس.

ومن الأفكار المطروحة (قد تشكّل مفاجأةً تخلط الأوراق لو أُقرّ نظام انتخابي جديد) أنّ أحد البنود الصعبة والخلافية في الحركة هو أنّ من يترشّحون للجنة المركزية (قيادة الحركة) لا يحقّ لهم الترشح للمجلس الثوري، وهو ما كان يحرم قيادات وازنة من عضوية الهيئتين؛ فإذا خسر المرشّح «المركزية»، فلا فرصة له في «الثوري».

ومن الأفكار المطروحة أن ينتخب المؤتمر الثوري بعد توسيعه، ثم ينتخب اللجنة المركزية من أعضائه، لكن ذلك يحتاج إلى تغيير النظام الأساسي. وإلى جانب الجدل حول السرية والعلنية، هناك نقاش يجري بوتيرة أقلّ بشأن أموال الحركة ومؤسّساتها، ومن ذلك ممتلكاتها في دول مثل لبنان وسورية.

وممَّن يثيرون هذا الجدل في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي السفير السابق في لبنان أشرف دبّور، الذي دخل في خلاف مع ياسر عباس، نجل الرئيس الفلسطيني الذي يُشار إليه أحياناً باسم «الممثّل الشخصي للرئيس»، وتُوكل إليه أدوار في ملفّات، من بينها هذه الممتلكات. ويحتاج هذا الجدل، من جهة، إلى آلية جديدة أكثر شفافية في إدارة شؤون الحركة، بما أنّ العصر تحوّل نحو العلنية؛ ومن جهة ثانية، يطرح موضوع دور ياسر عباس، إذ ثمّة جدل حول احتمالية انتخاب عبّاس (الابن) لعضوية اللجنة المركزية وتصعيده في سلّم القيادة، وما عزّز الجدل إعلان زيارات شبه يومي يقوم بها قبيل المؤتمر بصفته «ممثّل الرئيس» لدوائر وهيئات رسمية وشعبية.

من قراءة عضوية المؤتمر، يمكن القول إنّ هناك مئات الأصوات على الأقلّ ممن يمكنهم إحداث مفاجآت، وليس من السهل ضمان موافقاتهم في القضايا المختلفة، ومن ضمنها موضوع انتخاب شخص بعينه، سواء أكان ياسر أم غيره.

وقد تتحرّك قيادات تقليدية في الحركة أيضاً لمنع تصعيد ياسر عباس. غير أنّ الأكثر أهمّيةً أنّ الجدل حول ياسر عباس قد يؤدّي إلى نوع من الإلهاء، وإلى تخفيف الاهتمام بتمرير آخرين وإحكام مواقعهم في الحركة، خصوصاً في موقع نائب الرئيس الفلسطيني في «المنظّمة» و«الدولة».

في النظام الأساسي المقترح (غير المُقرّ) الذي طُرح في المؤتمر السابع، كان هناك توجّه خطير لزيادة الربط بين السلطة الفلسطينية والحركة؛ إذ تضمنت بنوداً تريد إعطاء مقاعد في هيئات الحركة للعاملين في «المؤسّسات الرسمية»، وتمنح اللجنة المركزية دوراً في اختيار مسؤولي السلطة، وكان ذلك من نقاط الجدل التي عقّدت إقرار النظام. والسؤال الأساس: هل يمكن للحركة أن تعيد فعلاً تعريف علاقتها مع السلطة، وأن تفصل ذاتها عنها سياسياً وإدارياً ومالياً؟

إذا كانت المهمّة الأولى للحركة ومؤتمرها هي ترتيب الأوضاع الداخلية، فإنّ الثانية (التي ستحدّد مستقبل الحركة وقدرتها على البقاء واستمرار دورها) هي وضع برنامج وطني. وهذا هو الغائب الأكبر في الجدل الراهن؛ ففي المؤتمرات، حتى في المؤتمر الخامس للحركة، كان هناك عادةً في أروقة المؤتمر جدل حول قضايا مثل أدوات المقاومة، وبرنامج التسوية السياسية، والعلاقة مع القوى المختلفة، أمّا في المؤتمرات التي عُقدت في الوطن بعد العودة من الخارج فغاب منها نقاش سياسي محدّد.

على مقربة من مكان المؤتمر في رام الله، وعلى الطرق المؤدّية إلى مكان الانعقاد، يزداد عنف الاحتلال والمستوطنين، ولا تبدو لدى قيادة الحركة أيُّ خطة ميدانية للمواجهة أو التصدّي، بل إنّ أطر المقاومة الشعبية المرتبطة بالحركة التي كانت فاعلةً في التصدّي لهذا الخطر، تراجع حضورها كثيراً في السنوات الثلاث الماضية. وفي قطاع غزّة دارت الحرب والمفاوضات (ولا تزال) في ظلّ تهميش كبير للحركة، وتسهم في هذا التهميش قيادة الحركة التي ترفض أيّ دور حقيقي، كما تسهم به حكومة الاحتلال وباقي القوى الدولية التي تريد إبعاد أيّ ممثّل موحّد للفلسطينيين. ومن دون برنامج يعيد دور الحركة رقماً صعباً في الميدان، ستفقد ما تبقّى من مكانتها، على قاعدة: «من لا يقوم بدوره يفقد مكانته». ووضع برنامج يجمع بين مرحلتي السلطة وحركة التحرّر موضوع مطروح دائماً، لكن لا أحد ينفذ آليةً حقيقية لتبنّيه.

ثمّة ثلاثة سيناريوهات متوقعة: الأول أن يقتصر انعقاد المؤتمر على إعادة إنتاج الواقع، مع تعديلات شكلية في أسماء الأشخاص، من دون تعديل في أنظمة الحركة وبُناها، ما سيؤدّي إلى مزيد من تراجع دور الحركة ومكانتها.

الثاني حدوث تعديل، لكن باتجاه المزيد من الربط بين السلطة الرسمية والحركة، بما يحوّلها أكثر إلى حزب حاكم (لا يحكم شيئاً فعلياً)، ومن دون تبنّي برنامج وطني لمواجهة الاحتلال؛ وسيكون من مؤشّرات هذا السيناريو نظامٌ أساسي جديد محافظ يعوق التجديد في الحركة ويزيد من الارتباط بالسلطة. الثالث حدوث اختراق، عبر تصعيد جزء من القيادة ذات توجّه قادر على فرض تغيير يؤدّي إلى استعادة الحركة ودورها، على أن يكون ذلك مجرّد بداية ممكنة.

○ أكاديمي فلسطيني في العلوم السياسية

الحرب وعودة الجغرافيا السياسية والاقتصادية

بقلم:
د. عبد المنعم سعيد

كُتّاب العلاقات الدولية ركزوا منذ بداية القرن العشرين على أهمية الأوضاع «الجيوسياسية» بين الدول، وبينما كانت البداية التوازن ما بين اليابسة والماء في التسليح وحركة الجيوش، فإن مُضي القرن ودخول تكنولوجيات جديدة قدمت السيارات والمدرعات والطائرات إلى ميادين القتال خلقا أدوارا جديدة لليابسة كحاضنة لتقدم الجيوش وتراجعها الاستراتيجي، والماء بات حاضنا للسفن والغواصات التي لديها القدرة على نقل أعداد كبيرة من الجنود؛ والتي تحتوي على أسباب للردع، مع حمل صواريخ نووية تصعب معرفة موقعها في أعماق المحيطات.

«التاريخ» بين الأمم مثل دائما نظرة إلى الجغرافيا في تلازمها مع طفرات الزمن وتراكمات كمية تفرز مع الزمان تغييرات نوعية. التطورات التكنولوجية في السماء والبحر تجاوز الحواجز والموانع الجغرافية، وباتت البضائع والسلع والبشر والقيم تنتقل بسرعة العولمة بين الدول والأمم.

في الوقت نفسه فإن الحالة الشرق أوسطية التي تلت «الربيع العربي» قامت سياسيا واستراتيجيا على أساس مفهومين: أولهما أن التناقضات والصراعات داخل الدولة أشد وأكثر دموية من أي صراعات إقليمية أخرى. انتشرت الحرب الأهلية في أكثر من دولة، سوريا والعراق واليمن وليبيا أمثلة معروفة.

في كل الأحوال كانت مشاهد العنف والتفاعلات الحادة داخل الدولة ذات طبيعة سياسية واقتصادية وطائفية ومذهبية، وما جاء من خارجها كان اعتمادا على أطراف داخلية قادرة على التعبئة والحشد والمواجهة. وثانيهما أن الدولة، ربما نتيجة ما سبق، تقلصت فاعليتها كفاعل أساسي في العلاقات الإقليمية، وظهر إلى جانبها فاعلون ليسوا بدول مثل جماعة الإخوان الإرهابية، وتوابعها من القاعدة وحتى «داعش».

السمة الأساسية لهذه «الفواعل» أنها كانت تعمل عبر الدول، ولها تصوراتها الخاصة لفكرة الدولة، حتى إن واحدة منها– داعش– أقامت «دولة الخلافة» عبر الحدود العراقية السورية، متحدية في ذلك الجغرافيا السياسية التي استقرت في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. المدهش أن هؤلاء الفاعلين الجدد لم تفلح وحدة العقيدة والتشدد الأيديولوجي بينهم في منع صراعات دموية جرت بين القاعدة وداعش، وبين كليهما والإخوان المسلمين.

الآن في النصف الثاني من العقد الثالث من القرن العشرين فإن العالم والشرق الأوسط يشهدان عودة الجغرافيا السياسية بامتياز، وتلازُم الجوار الجغرافي مع العنف والحرب، بعد أن استعادت الدولة وإقليمها مكانتهما.

الجغرافيا هنا ليست خطوطا على الخرائط، وإنما هي القلاع التي تحيط بالديموغرافيا وهويتها ونظرتها إلى موقعها وسط دول عديدة. «حرب إيران» الجارية فتحت الباب على مصراعيه لجغرافية «مضيق هرمز» لكي يكون مفتاحا ليس فقط بين طهران وواشنطن على أبواب الأسلحة النووية؛ وإنما أكثر من ذلك مفتاحا للطاقة، حيث يمر 20% من البترول إلى الأسواق العالمية والاقتصاد الدولي.

حديث المضايق بات وصفا مباشرا لإحدى مراحل الحرب التي عندها تقوم إيران بتحدي العالم وتفرض وصايتها على المضيق؛ وتقوم الولايات المتحدة بالحصار على الحصار عن طريق قفل الطرق على الموانئ الإيرانية والانقضاض على السفن التي تخرج منها وتعود إليها وتقوم بأسر بحاراتها، وسلب ما فيها من نفط وسلع وبضائع فيما سماه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «أعمال القرصنة». وحينما قامت الولايات المتحدة برسم مسار «الحرية» الآمن للسفن العالقة لمرور السفن من ميناءي عجمان الواقع على الخليج العربي والفجيرة الواقع على خليج عمان في الإمارات العربية المتحدة؛ فإن إيران قامت بعدوان غاشم بالصواريخ والمسيرات على الدولة.

عودة الجغرافيا السياسية هذه المرة لا تستعيد فقط قصص الاستيلاء على الأرض أو قطاعات من البحر؛ أو تكتفي بالحصول على الموارد الطبيعية، ومنها النفط والغاز اللذان يوجدان في أراضي دول أخرى، وإنما تخلق آليات أزمة عالمية، ربما تأتي بأصداء أحداث سابقة ترتبط بقناة السويس المصرية في 1956 أو 1967 أو مضيق باب المندب في 1973. وأكثر من ذلك تثير الحرب السعي نحو تغييرات جذرية وهيكلية بنقل ممرات النفط والغاز من البحر إلى البر؛ وتقضي بالعودة إلى الطاقة النووية؛ والطاقة الخضراء الشمسية وغيرها من الرياح والتحولات العضوية.

إن تصور مثل هذه النتائج في نطاق عالمي متسع يضع أهمية المنطقة الشرق أوسطية موضع الاختبار؛ وفي نفس الوقت تفرز تحولا في التاريخ الإنساني لا يقل عن طاقة البخار وآلة الاحتراق الداخلي والسيارات الكهربائية، وكلٌ منها بشّر بعالم جديد.

الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي.. شريكٌ للإبداع أم بديلٌ للعقل؟

بقلم:
د. نهال المرباطي ○

يخوض مجتمعنا الأكاديمي اليوم واحدة من أكثر المراحل تحولاً في تاريخه؛ حيث لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد ضرب من الخيال العلمي، بل أصبح شريكاً حاضراً في القاعات الدراسية والمختبرات البحثية. ومع انتشار أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، يجد طلبة التعليم العالي أنفسهم أمام مفترق طرق: هل نستخدم هذه التقنية كجسر للعبور نحو آفاق إبداعية جديدة، أم كمتكأ نعتمد عليه فيلغي قدرتنا على التفكير؟

نحن اليوم نعيش مرحلة انتقالية من «التلقين» إلى «الإدارة الذكية» للمعرفة، حيث إن أدوات الذكاء الاصطناعي، حين تُستخدم بشكل صحيح، تمثل «مساعداً أكاديمياً» فائق القدرة. فهي لا تقتصر على تقديم الإجابات، بل تسهم في تبسيط المفاهيم المعقدة، وتنظيم هيكلية البحوث، وتوليد مسودات أولية تكسر حاجز «الجمود الإبداعي».

هذا التحول ينقل الطالب من دور «المتلقي السلبي» للمعلومة إلى دور «المدير الذكي» للبيانات، مما يرفع من جودة المخرجات الأكاديمية والإنتاجية البحثية بشكل غير مسبوق. خصوصا عندما ينمو المدير والمساعد هنا بكثرة التساؤلات وتغذية المعلومات من مصادر حقيقية وموثقة.

يجب على الطالب اليوم أن يرتكز على ما يمكن تسميته «المثلث الذهبي للتعلم الرقمي»، الذي يتكون من ثلاثة أضلاع مترابطة. أولها فهم الأدوات وتوظيفها بما يشمل الإلمام بمختلف تقنيات الذكاء الاصطناعي واختيار الأداة الأنسب لتسهيل العملية التعليمية وتوفير الوقت للمهام الأكثر تعقيداً.

يليها التفكير الناقد: الذي يعزز الحفاظ على اليقظة الذهنية للحكم على جودة وصحة المعلومة الناتجة عن الآلة، وعدم التسليم بالمخرجات الرقمية كحقائق مطلقة. ثم ثالثها وأهمها احترام الملكية الفكرية: حيث إن الالتزام بالأمانة العلمية، والشفافية في الإفصاح عن مدى تدخل التقنية في العمل الأكاديمي، واحترام حقوق المبدعين هو جوهر تقدم المجتمعات ورفعتها علمياً وتقنياً وأخلاقيا.

ولذلك وجب علينا اليوم إعادة تعريف التقييم الأكاديمي والفهم الحقيقي، فهو المقياس في ظل هذا الواقع الجديد، حيث لم يعد الواجب المنزلي التقليدي مقياساً كافياً للفهم؛ لذا نتجه اليوم نحو تقييم «العملية» لا «النتيجة» فقط.

وهنا تبرز الأهمية القصوى لمرحلة نمذجة الأفكار والمشاريع، ومرحلة بناء النماذج الأولية (Pro-totyping)؛ فهي الوسيلة الأنجح لقياس تقدم الأعمال والبحوث المهمة. فهي ليست مجرد خطوة تقنية، بل هو أداة توثيقية حية تظهر كيفية ارتباط الأفكار وتسلسلها في عقل الطالب. من خلال النمذجة، يستطيع الأكاديمي لمس مدى استيعاب الطالب للمادة، وقدرته على تحويل المفاهيم النظرية إلى نماذج ملموسة، مما يضمن أن العمل النهائي هو نتاج فهم عميق وليس مجرد مخرجات آلية صماء تبعدنا عن فخ «الحلول الجاهزة» وتبرز النزاهة الأكاديمية، إلى جانب العروض الشفهية والمقالات الفورية والنقاشات المستمرة داخل الصفوف الدراسية.

إن الخطر الحقيقي هنا يكمن في الانزلاق نحو «الاتكال الرقمي» الذي يضعف ملكات التحليل. فالاعتماد على «الإجابات الجاهزة» دون تمحيص يقتل الإبداع الأصيل ويحول الطالب إلى ناقل. لذا، فإن النزاهة تبدأ من فهم أن الآلة هي مجرد «مساعد طيار» (Co-pilot)، بينما يظل الطالب هو القائد الممسك بزمام التفكير والابتكار.

وفي الختام نمرر هنا رسالة إلى طلبة المستقبل الذكي: أيها الطالب، إن الذكاء الاصطناعي أداة لتمكينك وليس لاستبدالك. هو وسيلة لتخصيص تعلمك بما يناسب قدراتك وأنماط تعليمك، سواء كنت تحتاج إلى الخرائط الذهنية لتعزيز ذاكرتك الصورية، أو كنت باحثاً يحتاج إلى هيكلة أسئلته البحثية ثم تحليل البيانات الضخمة في وقت قياسي وبطريقة كتابة احترافية، أو متعثراً دراسياً قد تستفيد من إعادة فهم النصوص المعقدة بطريقة صوتية أو بصرية.

نوجهك أن تكون دائماً ذكياً في استخدامك للتقنية حسب سياسة استخدام الذكاء الاصطناعي المعتمدة في المؤسسات التعليمية والتي تدعو إلى الحفاظ على لمستك الإنسانية وفكرك النقدي الشخصي؛ فالتكنولوجيا قد تكتب نصاً بليغاً، لكنها لن تملك أبداً الرؤية أو الحس الإبداعي الذي تملكه أنت وحدك؛ فالاستثمار الحقيقي في مملكة البحرين هو الاستثمار في عقل فرد مؤمن بأن إنجازه الحقيقي يبدأ حيث تنتهي قدرات الآلة، ليصنع واقعاً جديداً يليق بطموحاتنا الوطنية.

○ أستاذ مساعد بقسم العمارة والتصميم الداخلي، جامعة البحرين

بعض من حقائق الحرب الجارية

بقلم:
طلال عوكل ○

بصرف النظر عما إذا كان العرب، سيعيدون صياغة هويتهم القومية ورؤيتهم لمصالحهم، وموقعهم، في هذا الزمان المضطرب، والذي يشهد تغييرات كونية نحو نظام عالمي جديد ومختلف، فقد أفرزت الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران جملة من الحقائق.

أولى هذه الحقائق، أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية، لم يقلل من شأنها وأولويتها، بروز عوامل وتطورات، تشكل تهديداً قومياً، لبعض الدول العربية.

تستمد القضية الفلسطينية أهميتها، من كونها تتعلق بصراع مع الحاملة والأداة الاستراتيجية للاستعمار الغربي، وهي إسرائيل، التي لا تكف عن تأكيد أن فلسطين مجرد البداية، وأن المدى التوسعي الاستعماري يستهدف محيطاً واسعاً من الفضاء العربي.

قبل الثورة الإيرانية كانت القوى الاستعمارية قد منحت إيران الشاه المسؤولية عن أمن الخليج، ولكن في زمان الشاه قامت إيران باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث: «طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى».

ورغم تبدل الظروف، خصوصاً بعد حرب الخليج التي تلت الحرب العراقية الإيرانية، ومن ثم احتلال العراق، ظلت القضية الفلسطينية في قلب الأحداث وفي رأس جدول الأهداف الإسرائيلية الأمريكية.

ربما لم يصدق كثيرون، ما ظل يردده الفلسطينيون من أن القضية الفلسطينية هي مفتاح الحرب والسلام للجميع في المنطقة، لكنهم وقعوا دائماً في المفاجأة حين تعرض الفلسطينيون إلى عدوان عام 1982، وبعدها، الانتفاضة الشعبية الكبرى، والصراع الذي تلا اتفاقية أوسلو، وانتفاضة الأقصى، والحروب المتكررة على غزة، والحروب الاستيطانية على القدس والضفة وصولا إلى طوفان الأقصى 2023.

الحقيقة الثانية، تعلم الدول العربية أن إسرائيل، لا تتوقف عن التحرك والعمل، لإسقاط الهوية العربية الجامعة وتحويلها إلى هويات قطرية في أحسن الأحوال، أو هويات عرقية وطائفية وزعزعة الأمن الاستراتيجي للدول التي تستهدفها خارطة إسرائيل الكبرى.

ثالث هذه الحقائق، أن العرب أنفقوا مئات مليارات الدولارات لتعزيز قدراتهم التسليحية، ولكنهم كانوا يحصلون على الأجيال الأقل تقدما من السلاح.

العرب يملكون الثروة والإمكانيات البشرية، وحتى العلمية، والموقع الاستراتيجي، الذي يمكنهم من تطوير صناعاتهم العسكرية، والأمثلة كثيرة في هذا المجال أقربها تركيا، وبما يعفيهم من إنفاق كل هذه الأموال.

وفي السياق ذاته، لم يجرب العرب ولو مرة واحدة، أن يملكوا زمام أمرهم بأيديهم، فلقد ظلت معاهدة الدفاع العربي المشترك منذ إقرارها في الخمسينيات، طي الأدراج.

يبدو أن ثمة صحوة، نظرية حتى الآن، إزاء إقامة حلف سياسي عسكري خليجي بقيادة السعودية، ودعوة أخرى نحو تفعيل معاهدة الدفاع العسكري العربي، ولكن دونها التحالف الأمريكي الإسرائيلي الذي سيحاول بكل الوسائل، منع ذلك.

رابع هذه الحقائق، هو أن الدول ترسم سياساتها واستراتيجيتها انطلاقاً من رؤية للمستقبل، وبناء على ذلك تحدد خط سير حركتها في اتجاه اللحاق بمن يملكون القوة مستقبلاً.

لا يجوز أن يستمر العرب أو بعضهم في الخضوع لمراهنات وحسابات الماضي الذي يتهاوى أمام أعينهم.

ثمة خيارات واسعة، للتحرك العربي ولكن بشرط أن يستعيدوا بناء هويتهم القطرية والقومية.

○ كاتب من فلسطين